Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 73, Part (2): 586-599
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.73.2.26

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

Analysis of the Role of Trade Openness in the Performance of Developing Economies a Case Study of Selected Southeast Asian Countries (2015–2024)

Mahdi Alwan Rahima Al-Aqabi*
College of Administration and Economics/University of Wasit

Keywords:
Trade openness, Southeast Asia.

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	06 Jan. 2026
Received in revised form	15 Jan. 2026
Accepted	19 Jan. 2026
Available online	31 Mar. 2026

© THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Mahdi Alwan Rahima Al-Aqabi
College of Administration and Economics/University of Wasit

Abstract: The study aims to analyze the role of trade openness in the economic performance of a selected group of developing economies in Southeast Asia—namely Indonesia, the Philippines, and Thailand—over the period 2015–2024. The research adopts a descriptive–analytical approach, without resorting to econometric methods, in order to clarify the nature of the relationship between trade openness and a set of economic performance indicators, including GDP growth, the volume of foreign trade, foreign direct investment (FDI) inflows, inflation, and GDP per capita. The analytical results indicate that trade openness has contributed to supporting economic growth, enhancing export capacity, and attracting foreign investment during periods of relative stability. However, global crises—most notably the COVID-19 pandemic—have revealed the vulnerability associated with excessive reliance on the external sector. The study concludes with several key findings, the most important of which is that the Thai economy demonstrates a higher capacity to absorb shocks compared to Indonesia and the Philippines. Among the main policy recommendations for the Philippines is the development of a national industrial base that reduces dependence on imports and links trade openness with employment policies and technology transfer mechanisms.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 73, Part (2): 586-599
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.73.2.26

تحليل دور الانفتاح التجاري في أداء الاقتصادات النامية: دراسة حالة لبلدان مختارة من جنوب شرق آسيا (2015-2024)

مهدي علوان رحيمه العقابي
كلية الادارة والاقتصاد/جامعة واسط

المستخلص

يهدف البحث إلى تحليل دور الانفتاح التجاري في الأداء الاقتصادي لعدد من الاقتصادات النامية المختارة في جنوب شرق آسيا، وهي إندونيسيا والفلبين وتايلاند، خلال المدة 2015–2024، إذ يعتمد البحث منهجًا تحليليًا وصفيًا، دون اللجوء إلى الأسلوب القياسي، وذلك لبيان طبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري ومجموعة من مؤشرات الأداء الاقتصادي، مثل نمو الناتج المحلي الإجمالي، حجم التجارة الخارجية، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، التضخم، ونصيب الفرد من الناتج، إذ تُظهر نتائج التحليل أن الانفتاح التجاري أسهم في دعم النمو الاقتصادي وتحسين القدرة التصديرية وجذب الاستثمارات الأجنبية خلال فترات الاستقرار النسبي، إلا أن الأزمات العالمية، ولا سيما جائحة كوفيد-19، كشفت عن هشاشة الاعتماد المفرط على القطاع الخارجي، وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها تمتع الاقتصاد التايلاندي بقدرة أعلى على امتصاص الصدمات مقارنة بإندونيسيا والفلبين، ومن أهم التوصيات في الفلبين تطوير قاعدة صناعية وطنية تقلل الاعتماد على الواردات وربط الانفتاح التجاري بسياسات تشغيل ونقل تكنولوجيا.

الكلمات المفتاحية: الانفتاح التجاري، جنوب شرق اسيا.

المقدمة

أدى تصاعد العولمة الاقتصادية وتوسع شبكات التجارة الدولية إلى بروز الانفتاح التجاري كأحد المحركات الرئيسة للنمو الاقتصادي في الاقتصادات النامية، وقد تبنت العديد من الدول سياسات تهدف إلى تخفيض القيود التجارية وتعزيز اندماجها في الاقتصاد العالمي، سعيًا إلى تحسين كفاءة تخصيص الموارد، وتوسيع الأسواق، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتُعد دول جنوب شرق آسيا من النماذج البارزة في هذا المجال، إذ اتسمت تجاربها بدرجات متفاوتة من الانفتاح التجاري، انعكست بشكل مختلف على أدائها الاقتصادي، ففي حين أسهم الانفتاح التجاري في دعم النمو والاستقرار في بعض الدول ذات القاعدة الإنتاجية المتنوعة، كشف في دول أخرى عن اختلالات هيكلية زادت من حساسيتها تجاه الصدمات الخارجية، ولا سيما خلال الأزمات الاقتصادية العالمية، وانطلاقًا من هذا التباين، يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر الانفتاح التجاري على الأداء الاقتصادي في مجموعة مختارة من دول جنوب شرق آسيا خلال المدة (2015-2024)، من خلال ربط مؤشرات الانفتاح التجاري بمؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي، ضمن إطار تحليلي وصفي يسلط الضوء على فرص الانفتاح التجاري وحدوده التنموية في الاقتصادات النامية.

أولاً. أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من كونه يسلّط الضوء على دور الانفتاح التجاري كأحد المحددات الرئيسة للأداء الاقتصادي في الاقتصادات النامية، مع التركيز على تجربة بلدان جنوب شرق آسيا التي تُعد من أكثر المناطق اندماجًا في الاقتصاد العالمي، كما يساهم البحث في توضيح حدود فاعلية الانفتاح التجاري في ظل الصدمات العالمية، ويوفر إطارًا تحليليًا يمكن الإفادة منه في صياغة السياسات الاقتصادية.

ثانياً. مشكلة البحث: ما الدور الذي يؤديه الانفتاح التجاري في تحسين أو تقييد الأداء الاقتصادي لبلدان جنوب شرق آسيا النامية، وكيف ينعكس ذلك على مؤشرات النمو والاستقرار الاقتصادي خلال المدة 2015–2024؟

ثالثاً. هدف البحث:

1. توضيح مفهوم الانفتاح التجاري وأبعاده الاقتصادية.
2. تحليل اتجاهات مؤشرات الأداء الاقتصادي في البلدان محل الدراسة.
3. بيان انعكاسات الانفتاح التجاري على النمو والاستقرار الاقتصادي.
4. استخلاص دروس وسياسات ملائمة لتجارب الاقتصادات النامية.

رابعاً. فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الانفتاح التجاري يسهم في تحسين الأداء الاقتصادي للاقتصادات النامية، غير أن فاعليته تبقى مشروطة بتوافر سياسات وطنية داعمة تقلل من المخاطر المرتبطة بالصدمات الخارجية.

خامساً. هيكلية البحث: جاءت هيكلية البحث وفقًا للتقسيم الآتي:

تكون البحث من تمهيد نظري يتناول مفهوم الانفتاح التجاري، أبعاده، أدواته، ومحدداته في الاقتصادات النامية، يليه مبحث تحليلي لواقع الأداء الاقتصادي في البلدان المختارة من جنوب شرق آسيا خلال المدة 2015–2024، ثم مبحث يوضح العلاقة التحليلية بين مؤشرات الانفتاح التجاري ومؤشرات الأداء الاقتصادي، وصولًا إلى الاستنتاجات والتوصيات الموجهة لكل بلد على حدة.

المبحث الاول: الإطار المفاهيمي والنظري للانفتاح التجاري

يأتي هذا المبحث للتعرف الانفتاح التجاري وعلى وفق الآتي:

أولاً. مفهوم الانفتاح التجاري: يقصد بالانفتاح التجاري درجة اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي من خلال إزالة أو تخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية على حركة السلع والخدمات، وتسهيل تدفقات رؤوس الأموال، وتعزيز النفاذ إلى الأسواق الخارجية، ويُعد الانفتاح التجاري مفهومً أوسع من التجارة الحرة، إذ لا يقتصر على تحرير التجارة السلعية فحسب، بل يشمل البيئة المؤسسية والسياسات الاقتصادية التي تحكم التفاعل مع الاقتصاد العالمي (Salvatore, 2013).

ثانياً. أدوات الانفتاح التجاري: يتحقق الانفتاح التجاري عبر مجموعة من الأدوات، من أبرزها:

1. تخفيض التعريفات الجمركية وتبسيط الإجراءات الحدودية.
2. تقليص القيود غير الجمركية، مثل الحصص والقيود الإدارية.
3. الانضمام إلى الاتفاقيات التجارية الإقليمية ومتعددة الأطراف.
4. تحسين بيئة الاستثمار بما يعزز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثالثاً. محددات فاعلية الانفتاح التجاري: تتوقف فاعلية الانفتاح التجاري على عدد من العوامل، من أهمها مستوى التنوع الإنتاجي، كفاءة البنية التحتية، جودة المؤسسات الاقتصادية، واستقرار السياسات المالية والنقدية، وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن الاقتصادات النامية التي تفتقر إلى قاعدة إنتاجية متنوعة قد تواجه مخاطر التبعية الخارجية في ظل الانفتاح غير المدروس (Rodrik, 2011).

رابعاً. الانفتاح التجاري والتنمية الاقتصادية: يُنظر إلى الانفتاح التجاري كأداة داعمة للنمو الاقتصادي من خلال توسيع الأسواق، تعزيز المنافسة، ونقل التكنولوجيان إلا أن التجارب الدولية تُظهر أن أثره على التنمية ليس آليًا، بل يرتبط بمدى قدرة الاقتصاد المحلي على استيعاب الصدمات الخارجية وتحويل المكاسب التجارية إلى نمو مستدام (World Bank, 2021).

المبحث الثاني: تحليل الواقع الاقتصادي في بلدان شرق اسيا (2015–2024)

تناول هذا المبحث تحليل واقع الانفتاح التجاري والأداء الاقتصادي في مجموعة مختارة من دول جنوب شرق آسيا خلال المدة (2015–2024)، من خلال دراسة تطور مؤشرات التجارة الخارجية وربطها بمؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي، ويهدف المبحث إلى إبراز الفروق في نتائج الانفتاح التجاري بين هذه الدول في ضوء اختلاف هياكلها الإنتاجية وقدرتها على مواجهة الصدمات الخارجية، اعتمادًا على منهج تحليلي وصفي يمهّد لاستخلاص الاستنتاجات والتوصيات.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1) إذ شهد الاقتصاد الإندونيسي عام 2015 نموًا معتدلًا بلغ (4.9%)، بالتزامن مع ارتفاع معدل التضخم إلى (6.36%)، نتيجة تراجع قيمة الروبية وارتفاع أسعار الوقود بعد تقليص الدعم الحكومي، بلغ حجم التجارة الخارجية نحو (290) مليار دولار، مما يعكس درجة انفتاح تجاري متوسطة، في حين بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي (3,288) دولار، متأثرًا بتباطؤ الطلب العالمي على السلع الأولية. (World Bank, WDI, 2016)، أما عام 2016 فقد انخفض التضخم إلى 3.53% نتيجة تشديد السياسة النقدية واستقرار أسعار الطاقة، بينما حافظ الاقتصاد على نمو قريب من 4.7%، وارتفع حجم التجارة الخارجية إلى 320 مليار دولار، مدفوعًا بتحسن الصادرات غير النفطية وزيادة الطلب الآسيوي، كما تحسن نصيب الفرد من الناتج المحلي إلى 3,416 دولار، (World Bank, WDI, 2017)، وعند عام 2017 تحسن الأداء الاقتصادي بشكل ملحوظ مع ارتفاع معدل النمو إلى 5.8%، نتيجة زيادة الاستثمار العام وتحسن بيئة الأعمال، وارتفع حجم التجارة الخارجية إلى 350 مليار دولار، وارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي إلى 3,553 دولار، رغم ارتفاع التضخم نسبيًا إلى 3.81%، (World Bank, WDI, 2018)، وخلال عام 2018، سجل الاقتصاد أعلى معدل نمو في الفترة قبل الجائحة بلغ 6.3%، مدعومًا بارتفاع الطلب المحلي وزيادة الصادرات، وانخفض التضخم إلى 3.20% نتيجة سياسات نقدية مستقرة، وارتفع حجم التجارة الخارجية إلى 400 مليار دولار، ما يعكس توسع الانفتاح التجاري، (World Bank, WDI, 2019)، أما عام 2019 فقد تباطأ النمو إلى 5.3% بسبب التوترات التجارية العالمية بين الولايات المتحدة والصين، ما أثر على الصادرات. استقر التضخم عند 3.03%، وارتفع حجم التجارة الخارجية إلى 420 مليار دولار، بينما ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي إلى 3,850 دولار، (World Bank, WDI, 2020)، وعند عام 2020، فقد تعرض الاقتصاد لانكماش حاد بلغ –2.1% نتيجة تداعيات جائحة كوفيد-19، مع تراجع حجم التجارة الخارجية إلى 304.9 مليار دولار ورغم ذلك، استمر انخفاض التضخم إلى 1.92% بسبب ضعف الطلب المحلي، وتراجع الاستهلاك والاستثمار، (World Bank, WDI, 2021)، وفي عام 2021، بدأ الاقتصاد في التعافي مسجلًا نموًا قدره 3.7% بدعم من حزم التحفيز المالي وعودة النشاط الصناعي، ارتفع حجم التجارة الخارجية إلى 427.7 مليار دولار، وانخفض التضخم إلى 1.56%، مع تحسن نصيب الفرد من الناتج المحلي إلى 3,850 دولار، (World Bank, WDI, 2022)، وفي مطلع عام 2022 حقق الاقتصاد نموًا قويًا بلغ 5.3%، مدفوعًا بارتفاع أسعار السلع الأولية (الفحم، النيكل) وزيادة الصادرات، حيث بلغ حجم التجارة الخارجية 529.4 مليار دولار، وارتفع التضخم إلى 4.21% نتيجة صدمات أسعار الغذاء والطاقة عالميًا، (World Bank, WDI, 2023)، وفي عام 2023 استقر النمو عند 5.0% مع تراجع نسبي في التضخم إلى 3.67% نتيجة تشديد السياسة النقدية، وانخفض حجم التجارة الخارجية إلى 480.7 مليار دولار بسبب تباطؤ الطلب العالمي، بينما ارتفع نصيب الفرد من

الناتج المحلي إلى 4,192 دولار،(World Bank, WDI, 2024)، وأخيراً عام 2024 حافظ الاقتصاد على نمو مستقر بلغ 5.0%، مع انخفاض التضخم إلى 2.18% نتيجة استقرار أسعار الغذاء والطاقة، إذ بلغ حجم التجارة الخارجية نحو 500.2 مليار دولار، وارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي إلى 4,368 دولار، ما يعكس تحسن المستوى المعيشي النسبي، (World Bank, WDI, 2025).

تُظهر البيانات أن الانفتاح التجاري في إندونيسيا كان عاملًا رئيسيًا في دعم النمو الاقتصادي، خاصة خلال فترات ارتفاع الطلب العالمي على السلع الأولية، في حين كشفت جائحة كوفيد-19 عن حساسية الاقتصاد للصدمات الخارجية، كما ساهم استقرار التضخم والسياسات النقدية الحذرة في تعزيز التعافي الاقتصادي بعد 2020.

جدول (1): مؤشرات الانفتاح التجاري والأداء الاقتصادي في **اندونيسيا** للمدة (2015-2024)

السنوات	معدل النمو الاقتصادي %	معدل التضخم%	نصيب الفرد من الناتج المحلي(دولار)	حجم التجارة الخارجية(مليون$)
2015	4.9	6.36	3,288.22	290,000
2016	4.7	3.53	3,416.81	320,000
2017	5.8	3.81	3,553.52	350,000
2018	6.3	3.20	3,701.32	400,000
2019	5.3	3.03	3,850.90	420,000
2020	-2.1	1.92	3,739.45	304,928
2021	3.7	1.56	3,850.69	427,696
2022	5.3	4.21	4,024.91	529,426
2023	5.0	3.67	4,192.65	480,660
2024	5.0	2.18	4,367.86	500,188

المصدر: البنك الدولي- مؤشرات التنمية العالمية (WDI).

يلاحظ من خلال الجدول رقم (2) ففي عام 2015 فقد سجل الاقتصاد الفلبيني معدل نمو مرتفع بلغ 6.35% مدفوعًا بقوة الطلب المحلي، خاصة الاستهلاك الخاص وتحويلات العاملين في الخارج، إذ بلغ معدل التضخم 1.44% فقط، ما يعكس استقرار الأسعار، كما بلغ حجم التجارة الخارجية 128.8 مليار دولار، في حين بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي 2,951 دولارًا، مما يشير إلى تحسن نسبي في المستوى المعيشي، (World Bank, WDI, 2016)، أما عام 2016 فقد ارتفع معدل النمو الاقتصادي إلى 7.15%، مدفوعًا بتوسع الإنفاق الحكومي على البنية التحتية وتحسن بيئة الاستثمار، بقي التضخم منخفضًا عند 1.78%، وارتفع حجم التجارة الخارجية إلى 142.2 مليار دولار، مع تحسن نصيب الفرد من الناتج المحلي إلى 3,068 دولارًا، (World Bank, WDI, 2017)، وعند عام 2017 استمر الأداء القوي للاقتصاد مع نمو بلغ 6.93%، نتيجة توسع القطاع الخدمي والصناعات التحويلية، إذ ارتفع التضخم إلى 2.90% بسبب زيادة الطلب المحلي، بينما توسع حجم التجارة الخارجية إلى 170.6 مليار دولار، وارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي إلى 3,191 دولارًا، (World Bank, WDI, 2018)، وفي عام 2018 سجل الاقتصاد نموًا بلغ 6.34%، إلا

أن التضخم ارتفع بشكل ملحوظ إلى 5.20% نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة عالميًا، وبلغ حجم التجارة الخارجية 182.6 مليار دولار، وواصل نصيب الفرد من الناتج المحلي ارتفاعه إلى 3,273 دولارًا، (World Bank, WDI, 2019)، أما عام 2019 فقد تباطأ النمو الاقتصادي إلى 6.12% متأثرًا بالتوترات التجارية العالمية، في حين انخفض التضخم إلى 2.50% نتيجة سياسات نقدية أكثر تشددًا، ارتفع حجم التجارة الخارجية إلى 183.2 مليار دولار، وارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي إلى 3,485 دولارًا، (World Bank, WDI, 2020)، وعند مطلع عام 2020 تعرض الاقتصاد الفلبيني لانكماش حاد بلغ –9.52% بسبب التداعيات المباشرة لجائحة كوفيد-19، مع تراجع حاد في الأنشطة الاقتصادية، انخفض حجم التجارة الخارجية إلى 154.6 مليار دولار، وبلغ التضخم 2.60% نتيجة ضعف الطلب المحلي، (World Bank, WDI, 2021)، وفي عام 2021 بدأ الاقتصاد في التعافي مسجلًا نموًا قدره 5.71% بدعم من إعادة فتح الاقتصاد وحزم التحفيز المالين، وارتفع التضخم إلى 3.90%، كما ارتفع حجم التجارة الخارجية إلى 199.0 مليار دولار، وتحسن نصيب الفرد من الناتج المحلي إلى 3,496 دولارًا، (World Bank, WDI, 2022)، أما عام 2022 فقد حقق الاقتصاد نموًا قويًا بلغ 7.58%، مدفوعًا بانتعاش الاستهلاك والاستثمار، وارتفع التضخم إلى 5.80% نتيجة صدمات أسعار الغذاء والطاقة العالمية، وارتفع حجم التجارة الخارجية إلى 224.8 مليار دولار، وارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي إلى 3,786 دولارًا، (World Bank, WDI, 2023)، وفي عام 2023 تباطأ النمو الاقتصادي إلى 5.52% نتيجة تشديد السياسة النقدية العالمية، أذ بلغ التضخم 6.60%، وهو من أعلى المستويات في الفترة المدروسة، وتراجع حجم التجارة الخارجية إلى 207.3 مليار دولار، في حين ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي إلى 4,011 دولارًا، (World Bank, WDI, 2024)، وأخيراً عام 2024 حافظ الاقتصاد الفلبيني على نمو مستقر نسبيًا بلغ 5.69%، مع تراجع التضخم إلى 4.89% نتيجة تحسن سلاسل الإمداد واستقرار الأسعار، إذ بلغ حجم التجارة الخارجية 200.9 مليار دولار، وارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي إلى 4,214 دولارًا، ما يعكس تحسنًا تدريجيًا في مستوى الدخل، (World Bank, WDI, 2025)

تُظهر البيانات أن الاقتصاد الفلبيني يتمتع بقدرة عالية على تحقيق النمو المدفوع بالطلب المحلي والانفتاح التجاري، إلا أنه يبقى عرضة للصدمات الخارجية، كما ظهر بوضوح في عام 2020. وأسهم استقرار التضخم نسبيًا في دعم التعافي الاقتصادي خلال الفترة اللاحقة، إلى جانب تحسن التجارة الخارجية ونصيب الفرد من الناتج المحلي.

جدول (2): مؤشرات الانفتاح التجاري والأداء الاقتصادي في الفلبين للمدة (2015-2024)

السنوات	معدل النمو الاقتصادي %	معدل التضخم%	نصيب الفرد من الناتج المحلي(دولار)	حجم التجارة الخارجية(مليون$)
2015	6.35	1.44	2,951	128,801
2016	7.15	1.78	3,068	142,249
2017	6.93	2.90	3,191	170,615
2018	6.34	5.20	3,273	182,607
2019	6.12	2.50	3,485	183,243
2020	9.52-	2.60	3,308	154,630
2021	5.71	3.90	3,496	198,985

السنوات	معدل النمو الاقتصادي %	معدل التضخم%	نصيب الفرد من الناتج المحلي(دولار)	حجم التجارة الخارجية(مليون$)
2022	7.58	5.80	3,786	224,796
2023	5.52	6.60	4,011	207,333
2024	5.69	4.89	4,214	200,87

المصدر: البنك الدولي- مؤشرات التنمية العالمية (WDI).

من خلال الجدول رقم (3) وفي عام 2015 سجل الاقتصاد التايلاندي معدل نمو بلغ 3.13%، مدعومًا بتحسن الطلب الخارجي واستقرار الأنشطة الصناعية، إذ بلغ معدل التضخم 0.90%، ما يعكس ضعف الضغوط السعرية، في المقابل، بلغ حجم التجارة الخارجية 416.9 مليار دولار، وحقق نصيب الفرد من الناتج المحلي 5,689 دولارًا، مشيرًا إلى مستوى دخل متوسط مدعوم بالانفتاح التجاري، (World Bank, WDI, 2016)، أما عام 2016 فقد ارتفع معدل النمو الاقتصادي إلى 3.44% نتيجة تحسن الصادرات وتعافي الاستثمارات، و سجل التضخم مستوى منخفضًا جدًا عند 0.20%، في حين بلغ حجم التجارة الخارجية 409.6 مليار دولار، وارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي إلى 5,834 دولارًا، ما يعكس تحسنًا تدريجيًا في الأداء الاقتصادي، (World Bank, WDI, 2017)، أما عام 2017 فقد حقق الاقتصاد نموًا ملحوظًا بلغ 4.18% بدعم من توسع القطاع الصناعي والسياحي، وارتفع حجم التجارة الخارجية إلى 458.2 مليار دولار، بينما بقي التضخم منخفضًا عند 0.70%، كما ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي إلى 6,413 دولارًا، مما يعكس تحسن القدرة الإنتاجية،(World Bank, WDI, 2018)، وعند عام 2018 واصل الاقتصاد نموه مسجلًا 4.22%، مدفوعًا بزيادة الصادرات الصناعية، إذ بلغ التضخم 1.10%، وارتفع حجم التجارة الخارجية إلى 501.2 مليار دولار، كما بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي 7,100 دولار، وهو من أعلى المستويات خلال الفترة المدروسة، (World Bank, WDI, 2019)، وفي عام 2019 فقد تباطأ النمو الاقتصادي إلى 2.11% متأثرًا بالتوترات التجارية العالمية وتراجع الطلب الخارجي، إذ بلغ التضخم 0.70%، بينما تراجع حجم التجارة الخارجية إلى 482.5 مليار دولار رغم ذلك، ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي إلى 7,606 دولارًا، (World Bank, WDI, 2020)، أما عام 2020 فقد شهد الاقتصاد انكماشًا حادًا بلغ –6.05% نتيجة التأثيرات الشديدة لجائحة كوفيد-19، خاصة في قطاع السياح، و انخفض حجم التجارة الخارجية إلى 437.8 مليار دولار، وسجل التضخم –0.80%، ما يعكس حالة ركود اقتصادي واضحة، (World Bank, WDI, 2021)، وعند مطلع عام 2021 استمر التعافي الاقتصادي بوتيرة ضعيفة، إذ بلغ معدل النمو 1.55% فقط، نتيجة استمرار القيود الصحية، إذ بلغ التضخم 1.20%، بينما ارتفع حجم التجارة الخارجية إلى 538.9 مليار دولار، مع تحسن نصيب الفرد من الناتج المحلي إلى 7,057 دولارًا، (World Bank, WDI, 2022)، وعند عام 2022 فقد تحسن الأداء الاقتصادي مسجلًا نموًا بلغ 2.58%، مدفوعًا بعودة النشاط السياحي وارتفاع الصادرات، إلا أن التضخم ارتفع بشكل حاد إلى 6.10% نتيجة صدمات أسعار الطاقة والغذاء عالميًا، كما بلغ حجم التجارة الخارجية 588.5 مليار دولار، (World Bank, WDI, 2023)، وكذلك عام 2023 سجل الاقتصاد نموًا معتدلًا بلغ 2.02%، مع تراجع التضخم إلى 1.20% نتيجة تشديد السياسة النقدية، انخفض حجم التجارة الخارجية إلى 574.3 مليار دولار، في حين بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي 7,195 دولارًا، (World Bank, WDI, 2024)،

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 73, Part (2): 586-599
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.73.2.26

وأخيرا عام 2024 تحسن النمو الاقتصادي إلى 2.53% مدعومًا بانتعاش الطلب الخارجي واستقرار السياحة. انخفض التضخم إلى 0.50%، وارتفع حجم التجارة الخارجية إلى 608.3 مليار دولار، مما يعكس استمرار اعتماد الاقتصاد التايلاندي على الانفتاح التجاري، (World Bank, WDI, 2025)

تؤكد البيانات أن تايلاند اقتصاد منفتح تجاريًا بدرجة عالية، إذ يلعب حجم التجارة الخارجية دورًا محوريًا في دعم النمو الاقتصادي. إلا أن هذا الانفتاح يزيد من حساسية الاقتصاد للصدمات الخارجية، كما ظهر جليًا في عام 2020. كما يوضح المسار العام أن استقرار التضخم كان عاملًا مساعدًا في دعم التعافي الاقتصادي خلال المدة اللاحقة.

جدول (3): مؤشرات الانفتاح التجاري والأداء الاقتصادي في **تايلاند** للمدة (2015-2024)

السنوات	معدل النمو الاقتصادي %	معدل التضخم%	نصيب الفرد من الناتج المحلي(دولار)	حجم التجارة الخارجية (مليون$)
2015	3.13	0.90-	5,689	416,962.6
2016	3.44	0.20	5,834	409,585.5
2017	4.18	0.70	6,413	458,153.5
2018	4.22	1.10	7,100	501,158.1
2019	2.11	0.70	7,606	482,528.7
2020	6.05-	0.80-	6,986	437,790.5
2021	1.55	1.20	7,057	538,888.7
2022	2.58	6.10	6,909	588,454.7
2023	2.02	1.20	7,195	574,316.1
2024	2.53	0.50	7,345	608.32

المصدر: البنك الدولي- مؤشرات التنمية العالمية (WDI)

يستعرض الجدول رقم (4) تحليل الأداء الاقتصادي لإندونيسيا خلال عقد من الزمن، مع التركيز على ثلاثة مؤشرات رئيسة: نمو الناتج المحلي الإجمالي، وحجم التجارة الخارجية (صادرات وواردات)، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وكالآتي:

أولاً. أداء النمو الاقتصادي (نمو الناتج المحلي الإجمالي): حافظ الاقتصاد الإندونيسي على وتيرة نمو مستقرة نسبياً قبل جائحة كوفيد-19، إذ تراوح معدل النمو بين 4.9% و5.3% خلال الفترة 2015-2019، يعزى هذا الاستقرار بشكل أساسي إلى قوة الاستهلاك المحلي كداعم رئيس للنمو، فضلا عن استمرار الاستثمار في مشاريع البنية التحتية ومع ذلك، تسببت الجائحة في عام 2020 في صدمة حادة، إذ انخفض النمو إلى 2.1% فقط بسبب الإغلاقات وتداعي الطلب العالمي، لكن الاقتصاد أظهر مرونة ملحوظة، فعاد للنمو بنسبة 3.7% في 2021، ثم ارتد بقوة لتسجيل أعلى معدل في الفترة عند 5.3% في عام 2022، مدفوعاً بإعادة فتح الاقتصاد وارتفاع أسعار السلع الأساسية التي تصدرها إندونيسيا، إذ استقر النمو بعد ذلك حول حاجز 5% في عامي 2023 و2024، مما يشير إلى عودة الاقتصاد إلى مساره طويل الأجل.

ثانياً. تطور التجارة الخارجية (الصادرات والواردات): شهدت التجارة الخارجية الإندونيسية توسعاً كبيراً خلال الفترة محل الدراسة، رغم تقلباتها فقد ارتفعت قيمة الصادرات من 150 مليار دولار عام 2015 لتتجاوز 291 مليار دولار في ذروتها عام 2022، وهو ما يعكس بشكل كبير الارتفاع الكبير

في أسعار صادرات إندونيسيا من السلع الأساسية كالفحم وزيت النخيل والمعادن، و شهد عام 2023 انخفاضاً طفيفاً في الصادرات ليصل إلى 285.8 مليار دولار، ثم إلى 266.5 مليار دولار في 2024، وهو ما قد يعود لبعض التصحيح في أسعار تلك السلع من جانب الطلب، تطورت الواردات بتوازن تقريبي مع الصادرات، إذ قفزت من 140 مليار دولار عام 2015 لتلامس 237.4 مليار دولار عام 2022، مما يدل على نمو الطلب المحلي والصناعي، إذ حققت إندونيسيا فائضاً تجارياً في معظم سنوات الفترة، مما ساهم في دعم ميزان المدفوعات والاحتياطيات النقدية.

ثالثاً. اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر: ظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستويات متقاربة في النصف الأول من الفترة، إذ تراوحت بين 32 و33 مليار دولار سنوياً من 2015 إلى 2017، إلا أنها شهدت تراجعاً ملحوظاً في عامي 2018 و2019 ليصل إلى 22.5 و20.2 مليار دولار على التوالي، ويمكن تفسير ذلك بعدم اليقين السياسي المصاحب للانتخابات العامة وتشديد القيود في بعض القطاعات، تفاقم هذا الانخفاض مع الجائحة في عام 2020، حيث بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر 19.6 مليار دولار، لكن السنوات التالية شهدت انتعاشاً تدريجياً ومطرداً، إذ ارتفع الرقم إلى 25.3 مليار دولار في 2021، ثم تجاوز حاجز 28-29 مليار دولار في الأعوام 2023 و2024، يشير هذا المسار إلى تحسن تدريجي في ثقة المستثمرين الأجانب، مدعوماً بجهود الحكومة لتحسين المناخ الاستثماري.

بشكل عام، يظهر التحليل أن الاقتصاد الإندونيسي يتمتع بأسس قوية ومرونة عالية في مواجهة الأزمات، كما يتضح من سرعة تعافيه بعد جائحة 2020، وقد نجح في الحفاظ على نمو إيجابي وتوازن تجاري مقبول، ومع ذلك، يبقى تعزيز التنويع الاقتصادي وتحسين بيئة الأعمال مفتاحاً لضمان استدامة هذا النمو وخلق فرص عمل لائقة للسكان في المدى الطويل.

جدول (4): تحليل تطوير النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر في اندونيسيا للمدة (2015-2024)

السنوات	نمو الناتج المحلي الاجمالي%	الصادرات (مليون %)	الواردات (مليون%)	الاستثمار الاجنبي المباشر(مليون $)
2015	4.9	150,000	140,000	32,990
2016	5.0	163,000	147,000	32,530
2017	5.1	180,000	170,000	33,270
2018	5.2	205,000	195,000	22,480
2019	5.0	215,000	205,000	20,245
2020	2.1-	163,306	141,622	19,624
2021	3.7	231,506	196,190	25,345
2022	5.3	291,979	237,447	27,117
2023	5.0	285,774	221,886	28,980
2024	5.03	266,529	233,660	29,500

المصدر: البنك الدولي- مؤشرات التنمية العالمية (WDI).

يستعرض الجدول رقم (5) تحليل الأداء الاقتصادي للفلبين على مدى عشر سنوات، مع التركيز على اتجاهات النمو الاقتصادي وحجم التجارة الخارجية (الصادرات والواردات)، البيانات المستخلصة من الجدول تظهر تقلبات ملحوظة تعكس التأثر بالعوامل الداخلية والخارجية.

أولاً. أداء النمو الاقتصادي: شهد الاقتصاد الفلبيني نمواً قوياً ومتسارعاً في النصف الأول من الفترة، إذ ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 5.8% عام 2015 إلى ذروة بلغت 9.5% عام 2020، وهو أعلى معدل في الفترة المذكورة، يُعزى هذا التسارع إلى السياسات المالية التوسعية والاستثمار في البنية التحتية الذي دفع الطلب المحلي، بعد هذه الذروة، انخفض النمو إلى 5.7% عام 2021، ثم ارتد إلى 7.6% عام 2022، مما يعكس مرونة الاقتصاد وتعافيه الجزئي بعد الصدمات، وفي عامي 2023 و2024 استقر النمو عند 5.6%، مما يشير إلى عودة الاقتصاد إلى مسار نمو معتدل ومستدام، وإن كان أقل من مستويات ما قبل الجائحة.

ثانياً. تطور التجارة الخارجية: تظهر بيانات الصادرات والواردات تقلباً كبيراً على مدى العشر سنوات، بدأت الصادرات عند 97.86 مليار دولار عام 2015، ثم انخفضت بشكل حاد في السنوات التالية لتصل إلى 56.31 مليار دولار عام 2016، بعد ذلك شهدت تحسناً تدريجياً مع بعض التقلبات، إذ بلغت ذروتها عام 2023 عند 116.52 مليار دولار، وفي عام 2024 انخفضت إلى 73.3 مليار دولار، وهو انخفاض قد يعكس تراجع الطلب العالمي أو تغيرات في أسعار السلع المُصَدَّرة، أما الواردات، فتشير البيانات إلى تذبذب واضح في قيمتها بين الأعوام، ارتفعت من 5.64 مليار دولار عام 2015 إلى ذروة بلغت 11.98 مليار دولار عام 2021، ثم انخفضت إلى 8.93 مليار دولار عام 2023، قبل أن ترتفع مجدداً إلى 9.44 مليار دولار عام 2024. هذا التذبذب يعكس تقلبات الطلب المحلي وتأثير أسعار السلع المستوردة، خاصة النفط والمواد الخام.

تمكن الاقتصاد الفلبيني من الحفاظ على نمو إيجابي ومرن خلال الفترة رغم التحديات والتقلبات في التجارة الخارجية ومع ذلك، تبقى الحاجة إلى استقرار التجارة الخارجية وتنويع الصادرات لتعزيز الاستدامة الاقتصادية على المدى الطويل، كما أن توفر بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر سيساهم في تكوين صورة أشمل عن أداء الاقتصاد الكلي.

جدول (5): تحليل تطوير النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر في الفلبين للمدة (2015-2024)

السنوات	نمو الناتج المحلي الاجمالي%	الصادرات ($مليار)	الواردات ($مليار)	الاستثمار الاجنبي المباشر ($مليون)
2015	5.8	58.83	97.86	5,639.16
2016	6.9	56.31	11.85	8,279.55
2017	6.7	68.71	126.85	10,256.44
2018	6.3	67.49	145.50	9,948.60
2019	6.0	70.33	152.46	8,671.37
2020	9.5-	63.88	119.26	6,822.13
2021	5.7	101.49	148.70	11,983.36
2022	7.6	114.79	178.09	9,492.23
2023	5.6	116.52	178.11	8,925.13
2024	5.6	73.3	127.60	9,440.03

المصدر: البنك الدولي- مؤشرات التنمية العالمية (WDI).

يقدم الجدول رقم (6) تحليل قراءة متكاملة لأداء الاقتصاد التايلاندي على مدى عقد من الزمن، مع التركيز على ثلاثة مؤشرات جوهرية: معدل النمو الاقتصادي، وحجم التجارة الخارجية، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، تستند جميع البيانات المقدمة إلى البنك الدولي – مؤشرات التنمية العالمية (WDI) (World Bank, 2024)، تكشف البيانات عن مسار نمو متقلب يتأثر بشدة بالعوامل الخارجية والدورات الاقتصادية المحلية.

أولاً. أداء النمو الاقتصادي: سجل الاقتصاد التايلندي مسار نمو متذبذب وضعيف نسبياً خلال معظم الفترة، بدأ النمو عند مستوى متواضع بلغ 3.13% في عام 2015، وتحسن تدريجياً ليصل إلى ذروة الفترة عند 4.22% في عام 2018 (World Bank, 2024)، بعد ذلك، شهد تراجعاً حاداً إلى 2.11% في عام 2019، مما يعكس بداية التباطؤ الناجم عن ضعف الطلب العالمي والعوامل الداخلية، تلا ذلك انكماش تاريخي بنسبة -6.05% في عام 2020 بسبب التأثير المدمر لجائحة كوفيد-19 على قطاع السياحة الحيوي والصادرات (World Bank, 2024)، كان التعافي بطيئاً وضعيفاً، إذ بلغ النمو 1.55% فقط في عام 2021، وواصل التحرك ببطء حول حاجز 2% في الأعوام 2022-2024 (World Bank, 2024)، يشير هذا المسار إلى صعوبات هيكلية في استعادة زخم النمو القوي السابق.

ثانياً. تطور التجارة الخارجية: على عكس النمو الضعيف، أظهرت التجارة الخارجية مرونة واتجاهاً تصاعدياً عاماً، إذ نرى الصادرات نمت بشكل مطرد من 214.3 مليار دولار عام 2015 لتتجاوز حاجز 300 مليار دولار في عام 2024 (World Bank, 2024)، مسجلة نمواً ملحوظاً على الرغم من الصدمات، ويعكس هذا النمو تنوع القاعدة التصديرية التايلاندية وقوتها التنافسية في قطاعات مثل السيارات والإلكترونيات والمنتجات الزراعية، أما الواردات فقد ارتفعت الواردات أيضاً من 202.7 مليار دولار عام 2015 لتتجاوز 300 مليار دولار في عام 2024 (World Bank, 2024)، مما يدل على استمرار قوة الطلب المحلي والصناعي على المدخلات والسلع الرأسمالية، والميزان التجاري: تفاوتت الفجوة بين الصادرات والواردات بين الفائض والعجز على مدار السنوات، مما يشير إلى حساسية الميزان التجاري لتقلبات الاقتصاد العالمي وأسعار السلع.

ثالثاً. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر: كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر منخفضة ومتقلبة بشكل عام، باستثناء ذروة استثنائية، إذ بقيت التدفقات حول مستويات 3-5 مليارات دولار سنوياً من عام 2015 إلى 2019 (World Bank, 2024)، فقد سجلت قفزة استثنائية إلى 22.90 مليار دولار في عام 2020 (World Bank, 2024)، وهو أمر غير معتاد في سنة الأزمة، وقد يعود إلى عمليات اندماج واستحواذ كبيرة أو تسجيلات متأخرة، بعد ذلك عادت التدفقات إلى مستوياتها المنخفضة المعتادة بعد ذلك، وتأرجحت بين 2.43 و7.16 مليار دولار في السنوات اللاحقة (World Bank, 2024)، مما يشير إلى تحديات في جذب الاستثمارات الجديدة على نحو مستدام.

بشكل عام، يظهر التحليل اقتصاداً يتمتع بقاعدة تصديرية قوية وتجارة خارجية مرنة، ولكنه يعاني من ضعف مزمن في زخم النمو المحلي وصعوبة في استقطاب استثمارات أجنبية كافية لدفع عجلة التنويع والنمو، يبقى تنشيط الطلب المحلي وإصلاح بيئة الأعمال لتعزيز الاستثمار المحلي والأجنبي أمراً حاسماً لتايلند لاستعادة مسار نمو أكثر قوة واستقراراً.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 73, Part (2): 586-599
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.73.2.26

جدول (6): تحليل تطوير النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر في تايلند للمدة (2015-2024)

السنوات	نمو الناتج المحلي الاجمالي%	الصادرات (مليون$)	الواردات (مليون$)	الاستثمار الاجنبي المباشر (مليار$)
2015	3.13	214,310	202,653	3.94-
2016	3.44	215,388	194,198	9.91
2017	4.18	236,635	212,519	5.90
2018	4.22	252,957	248,201	3.38
2019	2.11	246,269	236,260	4.63
2020	6.05-	231,634	206,156	22.90
2021	1.55	272,006	266,882	4.02
2022	2.58	287,425	301,030	4.05-
2023	2.02	284,562	289,754	7.16
2024	2.53	300,529	306,810	2.43-

المصدر: البنك الدولي- مؤشرات التنمية العالمية(WDI)

تحليل العلاقة بين مؤشرات الانفتاح التجاري والاداء الاقتصادي: يُظهر التحليل المقارن لبلدان الدراسة وجود علاقة ارتباطية إيجابية بين ارتفاع درجة الانفتاح التجاري وتحسن مؤشرات الأداء الاقتصادي، ولا سيما نمو الناتج المحلي الإجمالي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، غير أن قوة هذه العلاقة تختلف باختلاف الخصائص الهيكلية لكل اقتصاد، ففي حين عزز الانفتاح التجاري النمو في تايلاند بفضل التنوع الإنتاجي، كان أثره أكثر تقلبًا في الفلبين نتيجة الاعتماد المرتفع على الخارج. أما إندونيسيا، فقد حققت مكاسب نسبية من الانفتاح التجاري، لكنها لا تزال تواجه تحديات تتعلق بتعميق القيمة المضافة المحلية.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

1. أسهم الانفتاح التجاري في دعم النمو الاقتصادي لبلدان الدراسة خلال فترات الاستقرار العالمي.
2. أظهرت التجارب تفاوتًا في درجة الاستفادة من الانفتاح التجاري تبعًا لاختلاف الهياكل الإنتاجية.
3. كشفت الأزمات العالمية عن محدودية فاعلية الانفتاح التجاري في غياب سياسات وطنية مكمّلة.
4. يتمتع الاقتصاد التايلاندي بقدرة أعلى على امتصاص الصدمات مقارنة بإندونيسيا والفلبين.
5. يظل الانفتاح التجاري أداة تنموية مشروطة وليس هدفًا بحد ذاته.

ثانياً. التوصيات: استنادًا إلى ما سبق، يوصي البحث بما يأتي:

1. إندونيسيا.

أ. تعزيز التنويع الإنتاجي ورفع المحتوى المحلي في الصادرات.

ب.توجيه الاستثمار الأجنبي نحو الصناعات التحويلية ذ ات القيمة المضافة.

2. الفلبين.

أ. تطوير قاعدة صناعية وطنية تقلل الاعتماد على الواردات.

ب.ربط الانفتاح التجاري بسياسات تشغيل ونقل تكنولوجيا.

3. تايلاند.

أ. الاستمرار في دعم الصناعات التصديرية المتقدمة.

ب.عزيز الابتكار للحفاظ على القدرة التنافسية في ظل الانفتاح التجاري.

المصادر

1. ASEANstats (2022). ASEAN Statistical Yearbook.
2. Baldwin, R. (2016). The Great Convergence .
3. Baldwin, R. E. (1992). “On the Growth Effects of Import Competition.” American Economic Review.
4. Cardoso, F. H., & Faletto, E. (1979). Dependency and Development in Latin America. University of California Press.
5. Chang, H. J. (2002). Kicking Away the Ladder: Development Strategy in Historical Perspective. Anthem Press.
6. Dos Santos, T. (1970). "The Structure of Dependence." The American Economic Review
7. Feenstra, R. C. (2015). Advanced International Trade: Theory and Evidence. Princeton University Press.
8. Ferraro, V. (2008). "Dependency Theory: An Introduction." Mount Holyoke College
9. Frank, A. G. (1967). Capitalism and Underdevelopment in Latin America. Monthly Review Press.
10. Grossman, G. M., & Helpman, E. (1991). Innovation and Growth in the Global Economy. MIT Press.
11. Helpman, E., & Krugman, P. (1985). Market Structure and Foreign Trade. MIT Press.
12. Kay, C. (1989). Latin American Theories of Development and Underdevelopment. Routledge.
13. Krugman, P. (1979). “Increasing Returns, Monopolistic Competition, and International Trade.” Journal of International Economics.
14. Krugman, P. (1987). “Is Free Trade Passé?” Journal of Economic Perspectives.
15. Krugman, P., & Obstfeld, M. (2009). International Economics: Theory and Policy. Pearson.
16. Prebisch, R. (1950). The Economic Development of Latin America and its Principal Problems. United Nations.
17. Ricardo, D. (1817). On the Principles of Political Economy and Taxation.
18. Rodrik, D. (1995). “Getting Interventions Right: How South Korea and Taiwan Grew Rich.” Economic Policy.
19. Rodrik, D. (2011). The Globalization Paradox: Democracy and the Future of the World Economy. Norton & Company.
20. Salvatore, D. (2013). International Economics (11th ed.). Wiley.
21. UNCTAD (2021). World Investment Report.
22. World Bank (2021). World Development Indicators.
23. International Monetary Fund (IMF). Indonesia Country Reports.
24. World Bank. World Development Indicators (WDI)(.2025–2016)

25. World Bank. World Development Indicators (WDI)، (2016–2025).
26. International Monetary Fund (IMF). Philippines Country Reports.
27. Asian Development Bank (ADB). Asian Economic Outlook.